

1- بنك الحكومة

- يحتفظ البنك المركزي بحسابات الوزارات
- إدارة المعاملات والالتزامات المالية الحكومية على المستويين المحلي والخارجي (المدفوعات والمقبوضات). وكوكيل عن الحكومة،
- عمل اتفاقيات القروض مع المؤسسات المالية الدولية والحكومات الأجنبية،
- إليه تحال الإيرادات والضرائب والرسوم الحكومية من المدفوعات الأخرى لحساب الحكومة.
- هو المستشار الاقتصادي للحكومة، فهو الجهاز الذي يقدم النصائح والتوصيات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية عامة، والسياسة النقدية بوجه خاص.
- إدارة احتياطات الدولة من العملات الأجنبية وغيرها.

2- إصدار العملة الوطنية

- هو السلطة الوحيدة المخولة قانوناً بإصدار النقود الورقية والمعدنية،
- يقوم بتحديد سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأخرى.
- مسؤولية المحافظة على استقرار صرف العملة.

3- بنك البنوك

- لا يتعامل البنك المركزي مع الأفراد، وإنما يقتصر في تعامله مع البنوك التجارية، لذا يطلق عليه بنك البنوك. وذلك لأسباب ثلاثة هي :
- أولاً:** يحتفظ بالاحتياطي النقدي القانوني للبنوك التجارية
- ثانياً:** الملجأ الأخير لإقراض البنوك التجارية في أوقات الطوارئ.
- ثالثاً:** يقوم بوظيفة غرفة المقاصة للبنوك التجارية. أي تحقيق التسويات المطلوبة في أرصدة حسابات البنوك التجارية التي يحتفظ بها،

4- إدارة عرض النقد

- يعتبر التحكم في عرض النقد في الاقتصاد الوطني من أهم مهام البنك المركزي،
- الرقابة على عمليات الائتمان أو الإقراض .. لتقليل الآثار السلبية للدورات الاقتصادية وزيادة معدل النمو الاقتصادي، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.
 - السيطرة على نمو عرض النقد من خلال أدوات السياسة النقدية ومنها تحديد نسبة الاحتياطي القانوني النقدي عند البنوك التجارية وسعر إعادة الخصم وعمليات السوق المفتوحة.

5- ضبط عمل المؤسسات المالية

يقوم البنك المركزي عادة بإصدار اللوائح والتعليمات والتوجيهات المنظمة لعمل البنوك والمؤسسات المالية وذلك بهدف تحقيق الأهداف التالية:

أولاً: حماية الأموال العامة، وخاصة الودائع الشخصية، وذلك لتدعيم ثقة الجمهور في النظام المالي.

ثانياً: توفير الفرص المتكافئة للجميع للاستفادة من الخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية.

ثالثاً: تنظيم عملية خلق النقود باعتبارها من أهم معالم النظم النقدية.

رابعاً: تقديم الدعم للقطاعات التي لم تحظ بالاهتمام الكافي من قبل المؤسسات المالية، مثل صغار المزارعين , شراء المساكن.

خامساً: إدارة إصدار أدوات الدين العام كأذونات الخزانة والسندات الحكومية.